محمد العريقي

رصد الكواكب.. ورصد الشتائم

لا اتذكر اسم اخر اكتشاف أو اختراع علمي قرأته، لأني كنت في الشغوفين والمهتمين بقراءة وسماع الاخبار المتعلقة بالاختراعات العلمية وكنت أنبهر وأندهش من تلك القدرات التي تقف خلف هذه الانجازات.

أما الآن فلم اعد اهتم كثيراً بهذا الموضوع مع تعدد الصحف والمجلات التي تورد مثل هذه الاخبار والدراسات.. بعضها يستوعبها عقل شخص مثلي – من العالم الثالث – وبعضها فوق قدرة استيعابي، وخاصة اخبار الاكتشافات والتطور الذي حدث في مجال الهندسة الوراثية وعالم الجينات والاستنساخ، وزرع الاعضاء إلى غير ذلك من هذه القضايا.

وحتى وأنا اكتب هذا الموضوع أستند على جريدة مدون خلفها خبر جديد يقول (رصدً كوكب شبيه بالأرض لأول مرة)، والخبر يتحدث عن تمكن فريق من علماء الفلك الأمريكيين من رصد ما يمكن اعتباره اكثر الكواكب شبهاً بالأرض، وقد تم رصد هذا الكوكب أثناء دورانه حول نجم صغير جداً يبعد خمس عشرة سنة ضوئية، وهو ما اعتبره العلماء علامة فارقة في مجال الفلك..

وهناك اخبار علمية عن تكنولوجيا الاتصالات تزخر بها صفحات الصحف والمجلات، وقرأت مؤخراً عن صدور مجلة يومية في المانيا تحمل كل يوم خبراً جديداً من اخبار تكنولوجيا الاتصالات والكمبيوتر، طبعاً ليس للعرب أي دور ولا أي اسم في هذه الاخبار، وإذا كان هناك اسم عربي مكتشفاً أو مساهماً في احدى هذه الاختراعات، فقد يظهر اسمه العربي، ولكن دولته غير عربية، بمعنى أنه واحد من الذين نطلق عليهم بالأدمغة المهاجرة التي تجنست وتقيم وتعمل في دولة اجنبية.

أما معظم صفحات المجلات والصحف العربية فهي عبارة عن رصد للشتائم والاتهامات المتبادلة في الأوساط الاعلامية والحزبية، لدرجة الغثيان، حتى أن الذين كانوا من عشاق ومدمني قراءة الصحف نفروا من تلك العادة، ويقول لك بعضهم: بطلت اشتري الصحف حتى لا أوجع دماغي بما تنضح بها من شتائم واتهامات وتحامل، ولا نحب هذه الطباع المستهترة.

alariky@maktoob.com

شراكة دولية.. ام هيمنة احادية ؟

احمد محمد الحربي

كتب مؤلفا كتاب فخ العولمة ١٩٩٨م ما يلي «في القرن القادم سيكون هناك فقط ٢٠٪ من السكان يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام، اما الـ ٨٠٪ فلن يمكنهم العيش إلا من خلال الاحسان والتبرعات واعمال الخير» هل كان هذا القول تشاؤما مبالغا فيه؟ ام تقديرا صائبا لأحوال الشعوب بفعل العولمة، وخاصة مؤلفا ومؤلفو الكتاب .. المانيان .. اي يعيشان في قلب العالم الرأسمالي .. ما هي خلفية هذا التصور؟ وما مدى واقعيته ؟ لا نستطيع الحكم على ما ذهب اليه .. إلا إذا حاولنا .. استعراض بعض مظاهر الاعتمال لصناعة العولمة .. وعلى وجه الخصوص بعد أن اعلنت منظمة الامم المتحدة ان عقد الثمانينات هو عقد التنمية المستدامة .. او كما حاول البعض تفسير هذا الاعلان بما مؤداه .. ان التنمية مهتمة الآن .. فقط بجعل الدول شركاء فعالين في السوق العالمية وهو تفسير استند اليه هذا البعض لنموذج التنمية السائد وهو نموذج بشرت به النظرية المرتبطة بالليبرالية الجديدة «الناشئة كبديل للنظرية الليبرالية القديمة» التي عرفت بالهيمنة الاستعمارية .. التي أرادت تأكيد قدرة وفاعلية مفهوم التجارب الحرة، وشعار النظام الرأسمالي المعروف بـ «دعه يعمل، دعه يمر» وما نتج عنها من تعميق للتخلف، وبؤس للانسان .. وتمرد مسلح من الشعوب ضد الهيمنة الاستعمارية القديمة – عرف بحركات التحرر الوطني العالمية – وعندما أعيد النظر بهذه الايديولوجية .. وعرف الناس – دولا وشعوبا – ان تخلفهم هو صناعة استعمارية يجب مواجهتها، كان لا بد للنظرية الرأسمالية – الليبرالية القديمة – ان تحدث تعديلا جوهريا لمفهوم نظريتها .. وتقر بجزء من خطأها التاريخي الناجم عن مفهوم اختلتط عليهم تقديراته وهو – التحديث والتبعية – حيث ذهب دعاته ومنظروه – الى القول .. ان التحديث في دول العالم الثالث لن يتم الا بواسطة الخارجي – أي المستعمر – لكن عشرات العقود من الوجود الخارجي – الاستعمار – في معظم دول العالم، لم تصنع تحديثا، بل صنعت استمرار التخلف، وزيادة بؤس الشعوب .. ولكي لا يجد الاستعمار نفسه خارج المحيط التأثيري والهيمنة وبتنامي الشعور الوطني والتنمية المستقلة – وما سمي عالميا بنظرية التطور اللارأسمالي وما سيتركه ذلك من أثر على رفاهية شعوب الدول المتقدمة – الاستعمارية – وظهور نظرية ما يشبه الادانة للنظام الاستعماري الرأسمالي عالميا كان لا بد من ادخال تعديل جوهري على نظرية النظام الرأسمالي . ولكن برؤية أبعد من ذي قبل – اجراء تعديل في النظرية الرأسمالية، قائمة على استراتيجية جديدة من شقين: الشق الأول .. يقوم على الإقرار بالخطأ والتحول من مفهوم التحديث والتبعية – الى التنمية المستدامة – بما يعني ذلك، الاهتمام بالتنمية في دول العالم الثالث – على أساس قيام شراكة فعالة في السوق العالمية، بين الدول المتقدمة، والدول المتخلفة .. والثاني غير المعلن في البدء .. يقوم على التهيئة والتأسيس لإقامة نظام عالمي جديد .. خاضع لهيمنة الدول الاستعمارية القديمة ولكن كيف يكون ذلك .. ؟ كان الانطلاق من المنظمة الدولية التي كرست الاهتمام الكبير بتحديث احوال اعضائها .. وذلك لن يتم الا من خلال الاعلان الدولي، الذي قيل انه كرس ليكون عقد التنمية المستدامة .. وكان الاعلان العالمي – للامم المتحدة – عن ذلك بمثابة ليس توافقا بين وجهتي النظر للرأسمالية القديمة، وما خلفته من اضرار على الشعوب والبلدان النامية .. وبين البلدان والدول النامية والمتخلفة من جهة أخرى .. وانما الحصول على شرعية دولية لتحرك رأسمالي جديد دون قيود باتجاه الشق الثاني من الاستراتيجية .. وكأن الأمر – الاقرار بذلك – هو بمثابة تعويض من النظام الرأسمالي القديم – المستعمر – للدول النامية والمتخلفة عن سنوات البؤس والتخلف اللذين فرضتهما عليها .. وهو في الحقيقة لم يكن كذلك بين وجهة نظر الدولة الرأسمالية .. فالأمر بالنسبة لها اتاحة فرصة من التفكير، والتهيئة باتجاه اكثر بؤسا وحرمانا .. لتبدأ عملية الانتقال نحو التحديث والتقدم، من طرف واحد – الدول المتقدمة .. وتأكيداً للمصداقية بدأت بالظهور – نظرية الليبرالية الجديدة – التي وجدت لها موقعا مهما في النظريات الاقتصادية .. التي وفرت لها سلسلة من الفرضيات القابلة للاختبار .

ويقوم جوهرها على فكرة ان الناس يتصرفون كأفراد، وانهم يتخذون قراراتهم على أساس الرشد الاقتصادي .. مهملين السياق الاجتماعي، والتاريخي، المعقد الذي يتخذ الناس من خلاله قراراتهم .. حيث ذهبت نظرية الليبرالية الجديدة نحو التركيز على المسألة الاقتصادية وتفسير الظواهر المختلفة المرتبطة بها، والنتائج التي يمكن تحقيقها للناس، وصولا الى التقدم والرفاه الاقتصادي لتظهر في علم الاقتصاد الرأسمالي الجديد .. استراتيجيات .. مثل استراتيجية العمل من اجل التصدير – كاستراتيجية تفيد الدول المتخلفة في الحصول على عائدات تساعدها على النمو وتحقيق التنمية – في حين ان الاستراتيجية اياها ... لم تكن من اجل خدمة البلدان المتخلفة . وانما من اجل حصول الدول الصناعية، على المواد الخام لتحريك عجلة تقدمها الى الامام .. وبأسعار تحددها هي لا الدول المالكة لتلك المواد .. وظهرت استراتيجية اخرى مشوقة .. أطلق عليها النمو مع الانتشار وتهدف لنفس الغاية بل ربما كانت اكثر استجابة لمتطلبات النظام الرأسمالي، منه لمتطلبات الدول الفقيرة، الباحثة عن تجاوز عتبة الفقر .. وكان منظرو التحديث الرأسمالي اكثر اتفاقا مما قد يعترفون .. فاليمين واليسار كلاهما يشتركان في وجهة النظر القائلة .. بأن التنمية مطلوبة لأنها ستحل مشاكل حاجات رفاهية الانسان بالنسبة للاغلبية .. وان دولا بكاملها اما ان تنمو او لا تنمو .. وان كل العقبات كانت بشرية او اجتماعية او اقتصادية او سياسية .. عائدة لها – للدول نفسها – كما يقال اليوم ان عجز شعوب البلدان المتخلفة او النامية ناتج عن الفساد المستشري في تلك البلدان – وبالأخص فساد حكامها السياسيين – لتخلي اية مسؤولية لها، في صنع التخلف في هذه البلدان – ومع الخطوة الأولى تحركت ماكينة النظام الرأسمالي صوب صنع المقدمات الاساسية لتحقيق الشق الثاني من الاستراتيجية الخاصة بنظام عالمي جديد .. تحركت ماكينات النظام الرأسمالي هذه، نحو اقناع البلدان النامية والمتخلفة بوجوب توجهها نحو التحديث، وبناء قاعدتها الاساسية المهيئة لولوجها منطقة التحديث .. وفي مقدمة هذا الولوج انشاء البنى التحتية من طرق، ومواصلات، وكهرباء، والبدء بمحاولة بناء قطاعاتها الصناعية ان ارادت الدول النامية والفقيرة هذه اللحاق بدول المركز، ولم يكن امامها للقيام بذلك غير اللجوء الى الاقتراض تلك القروض التي سمحت للدول الفقيرة .. بعمل مخطط ما للتنمية – وجهت جهودها نحو بناء طرق، ومطارات، وعواصم جديدة، وسدود ومصاف لتكرير النفط .. ما الذي حدث بعد ذلك؟ بلغت مديونية تلك البلدان حدا عاليا .. وكانت تلك هي بداية الطريق نحو بناء النظام العالمي الجديد من وجهة النظرية الرأسمالية .

فسعر الفائدة على القروض الممنوحة للدول الفقيرة والنامية – او تحت شروط النامية – كان في الغالب قابلا للتعديل، على غرار فوائد ديوان بطاقات الائتمان ورهونات المنازل، وكان مجرد الزيادات في سعر الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية – باعتباره اساسا لحساب سعر فائدة الدين بزيادة عبء الدين الاجمالي لتلك البلاد الفقيرة .. الأمر الذي حدا بدولة كالمكسيك عام ١٩٨٢م الإعلان عن انها غير قادرة على سداد ديونها .. ولحقت بها دولة البرازيل التي اعلنت هي الأخرى عدم قدرتها على سداد مديونيتها .. وسرعان ما ازدادت قائمة الدول المتخلفة عن دفع الديون، ولكي يحصلوا على المال الذي يحتاجونه، ولو من اجل دفع الفائدة التي يدينون بها، كان على تلك الدول ان تؤمن المزيد من القروض وكانت المؤسسات المالية متعددة الجنسيات كالصندوق الدولي والبنك الدولي هي التي وافقت على اقراض تلك الدول كالمعتاد، وكان مقابل الزيادة المتعاظمة لحصص الدين والزيادة في سعر الفائدة عليها كان على تلك الدول المتعلقة بالقروض ان تخضع لبرنامج قاس من الاقتطاع من اعانات السكن، والغذاء والنقل الحكومية وغيرها من الاستقطاعات الخدمية الاخرى .. وخصخصة الشركات التي تديرها الدولة .. وتخفيض الحواجز الجمركية لإجبار الصناعات المحلية على مواجهة المنافسة العالمية .. في ظل قدرة احادية الجانب ... وشروط غير متكافئة .. فهل استطاعت الدول الفقيرة التي عملت بنصيحة الدول الغنية .. وعبر المؤسسات المالية الدولية تهيئة ظروف اقتصادياتها والاستعداد للحاق بركب دول المراكز المتقدمة .. ؟

من أجل محو أمية كافة المستخدمين والموظفين

عبدالله البحري

بالرغم من ان بلادنا قد وصلت الى مرحلة متقدمة من حيث مواكبة المتطور والحديث وذلك من حيث تأهيل ورعاية الشباب بما فيهم الملتحقون بغير صرح علمي وكذا سواهم من شرائح المجتمع المنضمين كموظفين في مختلف القطاعات والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة او في اي قطاع مختلط او خاص، حيث نرى معظم الدورات التي تقوم العديد من الجهات السالفة الذكر بعقدها ما بين فترة واخرى ولصالح تنمية وتطوير قدرات كافة مستخدميها وموظفيها وذلك تبعا لاحتياجات اي جهة منها للتخصصات المرتبطة بأعمالهم سواءً كانت ادارية او مهنية، الامر الذي جعل الاداء ايجابيا وذا مردود على كل من تلك الجهات والقطاعات وعلى كافة المتدربين من الافراد – بمختلف مستوياتهم الوظيفية – والى هنا فإن العلمية برمتها ذات مصلحة عامة وتحقق معظم الاهداف المرسومة والرامية الى رفع معدلات الاداء والانتاج باعتبار مثل هذه البرامج والدورات جزءاً من التحديث والتطوير والاصلاح الاداري.

مما سبق وتقدم من تلك الخطوات الايجابية تظل مسألة لها علاقة مباشرة بالسواد الاعظم من عمال ومستخدمي القطاعات المختلفة والتي لا استثني من بينها قطاعا واحدا – عاما او خاصا او مختلطا – وهو ضرورة تفعيل وتنشيط الدورات الخاصة بتنمية شريحة الامين والذين نعتبرهم النسبة الاكبر مقارنة بشريحة المتعلمين، حيث لا بد من اقامة دورات يتم من خلالها محو امية هذه الشريحة الكبيرة من عمال ومستخدمين ولا سيما ان العديد من هؤلاء تواق الى نيل حقهم من التعليم ولو أن الخبرة العملية والمهنية هي ثوبهم الساتر والمغطي لمسار ادائهم، وأظن ان اقدام ومبادرة تلك الجهات في استقطاع برامج زمنية قد لا تخل بساعات الدوام والانتاج لصالح محو امية هذه الشريحة الهامة تعد انجازا قد يؤثر على مستوى الاداء المرتبط بكافة الايجابيات ومن ثم دافعا لهم نحو تطوير الذات واحساسهم بتمام الرعاية والاهتمام ان لم نقل بان ذلك حق مكفول لهم .. ! ولعل تعميم مثل هذه الخطوة الهامة تقع على الجهاز المعني بمحو الأمية في بلادنا فإنه بات من الضروري العمل بها فعليا وذلك بالتعاون والتنسيق مع باقي الجهات التي تستخدم العديد من العمال والموظفين الراغبين قبل غيرهم لمحو اميتهم تماما ..!

ان التركيز على مهمة القضاء على الامية في عموم اوساط مجتمعنا امر اولوي بل مهمة وطنية يجب على الجميع المشاركة فيها حتى تتوازى ايجابياتها مع المستويات الاخرى والتي لا مناص من ان نتبارى ونتسابق جميعا من اجل تقليصها والقضاء عليها – الامية – وصولا الى خلق مجتمع خال منها .. وهي فرصة اجدها متاحة لكي ادعو من خلالها كافة القطاعات الرسمية والاهلية لتبني هذه الحملة وتفعيلها وخاصة في الوقت الراهن والذي لم نعد نسمع نشاطاً يذكر من أجل انعاشها .. والله خير معين وموفق ..

دور اليمن الريادي في عملية المصالحة الصومالية

رضوان حرسي محمد *

■.. في أجواء احتفالات الشعب اليمني بعيد الوحدة الخامس عشر والذي لاتزال البلاد تعيش في أفراحه حلت فرحة بالنسبة للجالية الصومالية باليمن بحضور فخامة الأخ/ عبدالله يوسف أحمد الرئيس الصومالي ،ومعالي الأخ/ شريف حسن شيخ آدم رئيس البرلمان الصومالي ،وبهذه المناسبة نستعرض دور اليمن الريادي/ في عملية المصالحة الصومالية، والمساهمة الفاعلة في إعادة الأمن والاستقرار والحياة الطبيعية الى الشعب الصومالي بعد حروب أهلية دامت أربعة عشر عاما أدت الى انعدام النظام وانهيار المؤسسات الحكومية والمرافق العامة.

ولقد كان لفخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية دور محوري في جمع الفرقاء الصوماليين، فكانت صنعاء المركز الذي يؤم إليه زعماء الفصائل الصومالية ويتم اللقاء والتشاور بعيدا عن الأضواء، ثم يعلن مؤتمر للمصالحة الصومالية هنا او هناك ،ها نحن نشهد اليوم دعوة كريمة من الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح لأخويه/ عبدالله يوسف أحمد، وشريف حسن شيخ آدم لاستكمال عملية انتقال الحكومة الصومالية المؤقتة وعودتها الى الصومال، وبدء عملية البناء وإصلاح ما خربته الحروب، وتهيئة عودة الآلاف من اللاجئين الصوماليين الذين تشردوا وهاجروا الى أنحاء العالم.

وهذا الموقف من القيادة السياسية في اليمن تجاه الصومال ليس بالغريب وإنما موقف ثابت ومبدئي عن قضايا الأمة، ولكننا نشعر كصوماليين وممثلين عن حكومتنا وشعبنا تميزا لمواقف اليمن حكومة وشعبا عن بقية الدول العربية حيث كان الرئيس/ علي عبدالله صالح الزعيم العربي الوحيد – خارج دول الإيقاد – الذي حضر في حفل تنصيب الرئيس/ عبدالله يوسف احمد في العاصمة الكينية نيروبي ،وألقى كلمته الشهيرة التي ناشد بها الأمة العربية والاسلامية والعالم أجمع ان يمد يد العون لهذه الحكومة الفتية وان تترجم الأقوال الى أفعال، ولم يكتف بهذا بل أصبحت قضية الصومال همه الاول في حله وترحاله، فلا يشارك في مؤتمر أو يلتقي بمسؤول إلا ناقش معه هذه القضية.

والآن وقد تشكل للصوماليين برلمان وحكومة واختتم مؤتمر المصالحة في نيروبي والذي استمر مدة عامين ونصف ،يريد أن يتابع ويدعم نتائج هذا المؤتمر حتى يتحقق الاستقرار ويعود الأمن في ربوع الصومال وكان حاله في ذلك حال الحكيم العربي الذي يقول:

وما الحرب إلاّ ما علمتم وذقتم
وما هو عنها بالحديث المرجم
متى تبعثوها تبعثوها ذميمة
وتضر إذا ضريتموها فتضرم
فتعر ككم عرك الرحى بثفالها
وتلقح كشافا ثم تنتج فتتئم

وهكذا تتجلى عبقرية الرئيس علي عبدالله صالح في دعمه لقضايا الأمة منطلقا من روابط الدم والعقيدة والجوار ،ومؤمنا بأن الحوار والسلام هما الطريق الأمثل للبناء والتنمية.

ونتمنى ان ينجح في كل ما من شأنه إصلاح ذات البين ولم الشمل وأن يستعيد بلدنا عافيته وينعم بالأمن والاستقرار.

* المستشار الثقافي للسفارة الصومالية بصنعاء